

كأنه أصل الاستيلاء واستدلو بان اليبس الذي أوجب الاعراب في  
الاسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو ناكل السمك وتشرب  
اللبن كما تقدم وإجاب البصريون أن النصب في وسرب بان مضمر  
والحرم على إرادة الرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضرة لكانت  
دالة على المعاني ولم يحج إلى الاعراب وليس كذلك ما أحسن زيد لأن  
الرفع والنصب والتجاء هو أحسن وتقدم ما ذكره المصنف من أن  
المضارع قد يعبه عن الاعراب فقد راسم مكانه كقولك لا تعز  
بالحفاء وتلدح عمرو وإفانه يحتمل للتعانز للملائمة المتقدمة في لاناك السلك  
وتشرب اللبن ويعني عن الاعراب في ذلك وضع اسم مكان كل واحد من  
الجزوم والمنصوب والمرفوع نحو ان يقول لا تعز بالحفاء ومدح  
عمرو ولا تعز بالحفاء ما دحا عمرو وأولا تعز بالحفاء ولك مدح عمرو  
وحكى عن بعض المناخرين أن الفعل الحق بالاعراب من الاسم لأنه وجد فيه  
تغير سبب فهو بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فزع وهذا  
قول ضعيف الثبوت إذ أشاروا إلى علة اعراب الفعل المضارع  
بتسمينه مضارعاً والمضارعة المشابهة قال بعضهم لمضارعة  
من لفظ الضرع كأنه وضع مع الاسم ضرعاً واحداً وزعم أن عصفور  
أن المضارعة معلومة من المضارعة والضرورة تدعو إلى ادعاء  
العكس لأن البناء كامل التصاريف الياء لم يتعرض في النظم  
بني عليه الأمر والماضي أما الأمر فأنه بني على ما يحرم به لو كان  
مضارعاً فإن كان صحيح الآخر بني على السكون وإن كان معتل الآخر وما  
يرفع بالنون حذف الآخر وأما الماضي فإنه بني على الفتح ما لم يتصل به  
ضمير مرفوع لمنكراً ومخاطباً أو جمع مؤنث فسر آخره وإن اتصل  
به أو جمع ضم آخره أو ما بني على حركة الشبهه بالمعرب عن المضارع في

وقوعه

وقوعه صفة وصله وشرباً ونحو ذلك فكان له بذلك منزلة على الأمر  
وأما خص الفحة طلبة الحقة وسكر آخره عند اتصال الهمز المرفوع كراهة  
لنوال الرفع حركات في سبب من هما شئ واحد لأن الفاعل جزء من فعله وقال  
في شرح التفسير أنما سببه تميز الفاعل عن المفعول في جوارها واكرامها  
بمسالك بالمنصوب بالناء والنون هذا السبيل لمساواتها لما في الرفع والأضال  
وعدم الاعتلال وضعف قول الجمهور يوقف عليه في كلامه الرفع الجموعاً  
على الماضي مبني وأما الأمر فمدحاً بصرياً أنه مبني كما تقدم وذهب  
الغونون لأنهم معرب بحزوم بل أم الأمر المقدر وهو عندهم مقطوع  
من المضارع ثم أشار إلى أن اعراب المضارع مشروط بان اتصل نون وتجد  
ولا أنات بقوله **ص** ان عربياً من نون وتجد مباشرة ومن نون بات كرس  
من فتن **ش** المراد بالمباشرة المنصوب بالفعل من غير حاجز بينهما فإذا اتصل  
بالمضارع نون التوكيد المباشرة بني على الفتح نحو هل تدعيه واخرت من غير  
المباشرة وهو ما فصل بينه وبين الفعل التثنية أو الجمع أو ما مخاطبة  
لفظاً أو قد تراخى بعلان وهل يفعل وهل يعقل حدثت الواو والياء  
لأنهما الساكنين وبقت الضمة والشمسة دلالة على ما حذف فبدأ  
ونحو معرب لأن النون لم تباشره والضارطان ما كان رفعه بالضمه إذا  
أكدت التوكيد بني لتركه معها وما كان رفعه بالنون إذا أكد نون  
التوكيد لم ينزل عدم التركيب لأن العرب لا تترك ثلثه اشياء **شديدة**  
مأذوب إليه الناظر من التفصيل في نون التوكيد من المباشرة وغيره  
هو المشهور والصورة ذهب الإخفش وطبقه إلى البناء مطلقاً وذهب  
قوم إلى الآخر مطلقاً وأما نون الأناث فلا يكون إلا مباشرة وكذلك  
الطلق لعكم الحاجزة إلى التقييد والفعل معاً مبني على السكون نحو برعن  
من فعل أو يفرعن والرفع الفزع وفي سبب سابه مع نون الأناث خلاف